و اقع التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي

La réalité des nouvelles menaces sécuritaires dans la région du Sahel africain

ترغيني أمال[1]

[1]جامعة محمد خيضر ، (بسكرة)

البريد الالكتروني amel.terghini@univ-biskra.dz

[2] عبد الوهاب معماش

[2] جامعة امحمد بوقرة ،(بومرداس)

البريد الالكتروني a.mamache@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2023/02/22 تاريخ القبول: 2024/05/29 تاريخ النشر: 2024/06/15

ملخص: *تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق الجيوسياسية البالغة الأهمية و التعقيد في نفس الوقت، وهذا نظرا لما تعرفه من تداخل وتشابك لمختلف التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود خاصة وفي ظل تنامي التنظيمات الإرهابية والانتشار الواسع لشبكات الجريمة المنظمة، ناهيك عن التدفق الكبير لظاهرة الهجرة غير الشرعية، كل هذه العوامل وإضافة إلى الفشل الدولاتي وظاهرة المتاجرة بالأسلحة وغيرها جعلت المنطقة اليوم تتخبط في مشاكل أمنية وسياسية عديدة وأضحت تشكل اليوم تحديات كبيرة من الممكن أن تنعكس على باقي دول الجوار خاصة .*

الكلمات المفتاحية: *الساحل الإفريقي؛ الإرهاب؛ الهجرة غير الشرعية؛ الجريمة المنظمة؛ الدولة الفاشلة.*

Resume*: La région du Sahel africain est considérée comme l'une des régions géopolitiques les plus importantes, d'une grande importance et d'une complexité à la fois, et cela est dû au chevauchement et à l'entrelacement de diverses nouvelles menaces à la sécurité qui traversent les frontières, en particulier à la lumière de la croissance des organisations terroristes. et la large diffusion des réseaux criminels organisés, sans parler du flux important d'immigration clandestine. Tous ces facteurs, ajoutés à la faillite de l'État et au phénomène du commerce des armes, entre autres, ont fait aujourd'hui patauger la région dans de nombreux problèmes sécuritaires et politiques. problèmes, et aujourd'hui ils posent de grands défis qui pourraient se refléter dans le reste des pays voisins en particulier.*

Les mots cles : *la côte africaine ; terrorisme; L'immigration clandestine; Crime organisé; Pays*

.مقدّمة:

شهدت البيئة العالمية منذ نهاية الحرب الباردة تنامي لمجموعة من التحديات الأمنية ذات الأبعاد المختلفة، نتج عنها نقلة نوعية عرفتها الدراسات الأمنية، وبالتالي فنهاية الحرب الباردة لم تؤثر فقط في تصورات الدول وإستراتيجياتها وإنما أجبرت الباحثين على إعادة النظر في تصوراتهم النظرية حول مفهوم الأمن، أين إنتقلت الدراسات من المفهوم الصلب للأمن إلى المفهوم اللين، بحيث أصبح البعد الأمني هو المحرك الأساسي لمختلف السياسات الدولية في هذه المرحلة، خاصة بعد أحداث 1 سبتمبر **2001**.

والحديث عن التحديات الأمنية الجديدة يقودنا إلى دراسة منطقة الساحل الإفريقي والتي لازالت تعرف حالة اللاإستقرار والتخلف ناهيك عن الازمات الداخلية والحروب الإثنية والتي غالبا ما يمكن ربطها بالبيئة المحلية، فالفشل الدولاتي وعدم قدرة الدولة على التحكم في مسار التفاعلات على المستويات الوطنية والإقليمية أدى إلى إنتشار موجة من التهديدات والتي يمكن وصفها بحالة الفوضى.

أسباب ودو افع اختيار الموضوع:

ترتبط أهمية اختيارنا لهذه الدراسة إنطلاقا من أن الوضع في منطقة الساحل الإفريقي أصبح يشكل خطرا كبيرا على أمن وإستقرار الدول، لذلك سنسعى في هذه الدراسة توضيح مدى أهمية الخطورة التي تكتسيها هذه التهديدات على الدول سواءا الإقليمية(المجاورة) أو حتى الدولية.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى ساهمت البيئة الداخلية لمنطقة الساحل الإفريقي في إنتشار ظاهرة التهديدات الأمنية الجديدة؟

منهج التحليل الدراسة:

ولأن المنهج يعتبر طريق للوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة، فإن دراستنا اليوم تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يهتم بوصف الظواهر وفهم طبيعة العلاقة القائمة بينهما.

الفرضيات : تنطلق دراستنا من الفرضية التالية:

كلما كان هناك إدراك شامل لحجم التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي كلما تمكنت الدول الكبرى من صياغة إستراتيجيات وحلول كفيلة لمواجهة هذه التهديدات.

أهداف الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون الموضوع يتطرق إلى منطقة الساحل الإفريقي والتي أصبحت تشكل في الفترة الأخيرة بؤرة إهتمام دولي كبير وهذا نظرا لما تشهده من تهديدات أمنية جديدة، والتي أثرت بشكل كبير على الواقع المعاش لهذه الدول.

خطة الدراسة: سنحاول في هذه الدراسة تقسيمها إلى: قسم يوضح التأصيل المفاهيمي للأمن والتهديدات الأمنية الجديدة، وقسم يوضح لنا واقع التهديدات الأمنية الجديدة والأسباب المؤدية لبروز مثل هذه الظواهر في منطقة الساحل الإفريقي.

1. التأصيل المفاهيمي للأمن والتهديدات الأمنية الجديدة.

من بين المسائل الخلافية في نظريات العلاقات الدولية، مسألة تكوين المفاهيم، إذ تتميز المفاهيم في هذا الحقل عموما بغموضها وبغياب الإجماع بين المختصين حول معناها، ويمكن ملاحظة هذا الإحتجاج النظري المتواصل حول تكوينها من خلال مفهوم الأمن. (بن عنتر، 2005)

2.1 مفهوم الأمن وخصائصه:

شهدت العقود الماضية بروز مفاهيم أمنية مخالفة تماما للمفاهيم التقليدية للأمن عكست تحولات البيئة الأمنية، مما أفرز هذا جدلا حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن وضرورة إضافة متغيرات جديدة له ليشمل القضايا الإقتصادية والبيئية والمجتمعية. فبينما كان يركز المفهوم التقليدي للأمن على حماية أمن الدولة القومية-كونها الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية- من الأخطار الداخلية والخارجية بإستخدام القوة العسكرية ظهرت تهديدات جديدة كالفقر والجهل والكوارث الطبيعية، الجريمة المنظمة عبر الوطنية.... وكل هذه الأخطار لا يمكن معالجتها إلا في إطار أشمل لمفهوم الأمن يركز على أمن الفرد كونه الأساس في تحقيق أمن الدولة والنظام الدولي بشكل عام. (جراية، 2014)

ينبغي أن نفرق بين الأمن والدراسات الأمنية، فالأمن كمصطلح-وحتى كمفهوم-قديم قدم الأفكار السياسية لكنه فقط شهد جملة من التطورات في دلالته بتعاقب الأحقاب التاريخية، اما الدراسات الأمنية فلم تظهر كحقل مستقل ضمن أدبيات العلاقات الدولية إلا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، فهي بالأساس ثمرة لمجموعة من التطورات التي حصلت على مستوى الدراسات الإستراتيجية-التي كانت مرادفة لها في بداية الأمر-والتي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الأولى. (حمزة، 2010-2011، صفحة 18)

أما فيما يخص تعريف الأمن، فيعتبر هذا المفهوم من أبرز المفاهيم الغامضة والمعقدة، فهو ليس من المفاهيم السهل تعريفها، فهو يمثل " **مشكلة من نوع خاص**"، على إعتبار أن محتواه المعرفي مثقل بالقيم والمدلولات والأحاسيس، وبالتالي فهو ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، ومن الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن. (قسوم، د س ن)

لذلك فقد إختلفت جل التعاريف الإصطلاحية لمفهوم الأمن بحسب إختلاف الآراء والمفكرين، حيث عرف " **أرنولد وولفرز**"(**Arnold Wolfers**) منذ **1950** الأمن على " أنه من جانب موضوعي يحدد غياب التهديدات على القيم المركزية الموجودة، أو من جانب ذاتي هو الخوف من أن تتعرض هذه القيم المركزية للهجوم"، كما ذهب "**كوفمان**"(**Kaufman**) إلى أن أغلب وجهات النظر حول مفهوم الأمن تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك وهو إدراكها أن الأمن وإن دل على شيء فإنما يدل عموما على الخوف. (كبابي، 2012)

أما **باري بوزان** والذي يعتبر أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية في العالم، يعرفه بأنه" **العمل على التحررمن التهديد**"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو " **قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على**

كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية" (بن عنتر، 2005، صفحة 13)

لذلك فالأمن كمفهوم يتميز بمجموعة من الخصائص يمكن ذكرها كالآتي:

-**الديناميكية**: فالأمن هو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان والمكان وفقا لإعتبارات داخلية وخارجية، فهو ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور، تتسم بالتغير السريع والدائم، والذي يفترض تكيفا إيجابيا معها، فالأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة، ما يبعده عن صفة الركود والتوقف.

-**النسبية**: فالأمن هو حقيقة نسبية وليست مطلقة، متغير بإستمرار تبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية، ومن ثمة يصبح الأمن مسألة نسبية، فأمن دولة ما هو نفسه أمن الدول الأخرى، كما أن الدولة قد تحقق أمنها في مجال معين ولكن نادرا ما تحقق في كل المجالات، كما أن أمن دولة ما يمكن أن يكون ذا طابع إقليمي وقد يكون دوليا، وهو ما يجعل الأمن أمرا نسبيا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن النسبية تنشأ من سعي الدول إلى زيادة قواها، الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن، وهو ما يخلق إنعدام الأمن تلقائيا لدى الدول الأخرى، وتلك العملية المتصاعدة من حالات إنعدام الأمن يطلق عليها مصطلح المعضلة الأمنية.

-**الإنعكاسية**: وتعني أن الدولة تهدف من وراء تحقيق أمنها إلى الوصول لهدف أعمق، هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة، لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي، بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها وأفرادها هو إنعكاس ضمن الدفاع عن قيم معينة. فإذا لم تتمكن الدولة من تحقيق أمنها وأمن مواطنيها، فستصبح مهددة بالزوال، وفي حالة زوالها فإن قيمها وأفكارها ستزول معها.

- **التعقيد والتشابك**: تتضح هذه الخاصية من كون أن الأمن هو مفهوم ضيق وواسع في آن واحد، كما أن للأمن مفهوم خشن(صلب) وآخر ناعم، أما بالنسبة للمفهوم الضيق و الواسع، فالأول يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، أي مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية والأمن للأفراد وضمان حرية القرار السياسي وإستقلاليته، أما الثاني فيشمل كل ما يحقق الإستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي الداخلي، فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي ويمس كل الجوانب الحياتية وليس فقط العسكرية، أما فيما يخص الأمن الصلب والأمن الناعم، فالأول يشير إلى الأمن في سياقه التقليدي أي القوة العسكرية، أما الثاني فيشير بشكل خاص إلى التحديات والتهديدات غير العسكرية العابرة للحدود التي تتراوح بين ما هو سياسي وإقتصادي وإجتماعي وبيئي وغيرها من التهديدات المختلفة. (رسولي، 2017-2018)

2.1: تعريف التهديدات الأمنية الجديدة.

أفرزت التحولات البنيوية الكبرى في السياسة العالمية نمطا جديدا من التصورات والإدراكات حول الأمن والتهديد، من حيث المفهوم والمصدر والطبيعة فعلى عكس التهديد الشيوعي الذي كان عسكريا بالدرجة الأولى، صار التهديد الجديد شاملا ومركبا. (حلال، 2021)

يقصد بكلمة **"التهديد"** من الناحية اللغوية محاولة إلحاق الضرر والأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن، ويعبر التهديد عن وجود نية لإيذاء أو معاقبة أو إلحاق ضرر من خلال عمل عدائي على شخص معين، أما من حيث المعنى الإيتمولوجي للمصطلح فإن كلمة التهديد ذات المدلول الجديد كلمة مستحدثة نسبيا على المستوى الأكاديمي، فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول في السابق كانت تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة ذات المنشأ الخارجي، لكن مع تعقد الظاهرة الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة توسعت دائرة التهديدات لتصبح ذات طبيعة إقتصادية وإجتماعية وثقافية وبيئية ليست ذات منشأ خارجي فحسب ، بل تنشأ أيضا على الصعيد الداخلي، وهو ما أدى إلى تعدد مستوياته(فردي، إقليمي، دولي...). (بلحربي، 2022)

2. و اقع التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي.

1.2 طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:

ظهرت تهديدات جديدة في منطقة الساحل الإفريقي غير التي كانت تهدد دول المنطقة في فترة الحرب الباردة كالتهميش والإثنية والعدو الخارجي في ظل هيمنة فكر إيديولوجي متصارع شرقي وغربي، لكن الوقت الراهن أفرز تهديدات أمنية جديدة تتماشى مع تحولات التي يعرفها العالم خاصة بعد أحداث **11** سبتمبر 2001 ،والتي تتميز بالشمولية والعالمية وصعوبة التحكم فيها. (جدو، 2017-2018)

خريطة توضح دول منطقة الساحل الإفريقي

المصدر:https://cutt.us/kfpv2

وعليه سنخصص في هذه النقطة دراسة مجموعة من الظواهر الأمنية ومنها:

- **ظاهرة الإرهاب:**

تعاني منطقة الساحل الإفريقي من عدة مجموعات إرهابية كانت بدايتها بعد هجمات **11سبتمبر 2001** ومع ذلك فقد ركز المحللون إهتماماتهم على تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وصلاتها بتنظيم

حركة الشباب الصومالية وجماعة **بوكو حرام** النيجيرية فتصاعد حدة القتال في **"قوس عدم الإستقرار"** فضلا عن تغيير التكتيكات بين الجماعات المتمردة والإرهابية تكشف عن وجود علاقة متنامية بين هذه الجماعات ،وهو ما يشكل تهديدا لشعوب وحكومات منطقة الساحل الإفريقي وخطرا أكبر لعدم الإستقرار ليس للمنطقة فقط بل للمجتمع الدولي (بشكيط، 2018)

ولقد ساعدت عوامل كثيرة في إستفحال هذه الظاهرة بحيث أدت خسائر الجماعات الإرهابية على يد الجيش والضعف التدريجي لخطابه الديني-السياسي في الجزائر بفضل الحرب على الإرهاب وتزايد الوعي لدى السكان، إلى إعادة إنتشار هذه الجماعات والولاء لتنظيم القاعدة بهدف التمويل والعثور على ودائع لتجنيد الإرهابيين جدد وإستقطاب المقاتلين السابقين الذين قاتلوا في العراق وأفغانستان وغيرها ولهم علاقات مستمرة مع الحركة الجهادية. (بشكيط، 2018، صفحة 223)

- **الجريمة المنظمة**:

ظلت شبكات الجريمة المنظمة تمارس نشاطاتها في منطقة الساحل الإفريقي عبر العديد من الممرات القديمة التي لا طالما عرفت بها المنطقة، بسبب غياب الدولة لفترة طويلة من الزمن، ويمكن إعتبار أن طبيعة الدولة في هذا المجال الجغرافي قد ساعدت إلى حد كبير في إنتشار هذا النوع من النشاطات الإجرامية، فالدولة نفسها هي التي تنتج أو تساعد على خلق الطريق غير الشرعية بسبب ضعف أجهزتها القانونية والقضائية، مما أدى إلى إنتشار مظاهر الفساد في أوساط المجتمعات الساحلية بما فيها أجهزة السلطة، كما ساعد تفاقم النزاعات الداخلية خاصة الإثنية منها إلى شيوع حالة من الفوضى، أجبرت آلاف الأفراد واللاجئين إلى التنقل العشوائي، وبالتالي تشريد العديد من السكان وهو الأمر الذي ساعد على إستفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية بسبب إستمرار الحروب والنزاعات، ولأسوء من ذلك فإن هذه الوضعية قد أدت بسكان منطقة الساحل الإفريقي إلى تقديم الولاء إلى عصابات الجريمة المنظمة أو المتمردين طمعا للإستفادة من المداخيل المالية لنشاطات التهريب أو سعيا للحصول على الحماية، بالإضافة إلى هذا يشهد الساحل الإفريقي ظاهرتين مختلفتين ومتصلتين في آن واحد، إذ يوجد إختراق واضح وكبير في السنوات الأخيرة لنشاطات الجريمة المنظمة العابرة للحدودTransnational بمنطقة الساحل وغرب إفريقيا. (زقاغ، 2016)

هذا من جهة، ومن جهة أخرى شهدت المنطقة عدم إستقرار أمني كبير حيث ساعد على إنتشار الجريمة المنظمة وإستفحالها، فالحركة المستمرة للمهاجرين الغير شرعيين والسريين تشكل تهديدين كبيرين على حدود دول المنطقة وهذا بسبب توفيرها غطاء وتموين الجماعات الإرهابية والإجرامية والتي تساعدها على سهولة التوغل داخل بلدان الساحل، وبذلك تشكل الجريمة المنظمة العابرة للحدود تهديدا للأمن القومي لهذه الدول، بالإضافة إلى إنتشار جريمة الإختطاف للحصول على فدية التي تعتبر من المصادر المالية المهمة للمجموعات الإجرامية وتمويل الإرهاب. (بن دهقان الأزهاري علاء الدين،فليج غزلان، 2020)

وعلى العموم شكلت منطقة الساحل الإفريقي فضاءً خصبًا للجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها، مما جعل المنطقة مصدرا لتهديدات أمنية جديدة خطيرة أخرى كتجارة الأسلحة.

- تجارة الأسلحة:

حسب تقرير للأمم المتحدة، فمعظم الأسلحة المهربة التي تدخل غرب إفريقيا سنويا تأتي من دول أوروبا الوسطى والشرقية وروسيا والصين ودول إفريقية أخرى إذ يتم إدخال العديد من الأسلحة بطرق قانونية، لكن إنتشار الفساد والرشوة داخل الأجهزة الحكومية والجيش يؤدي إلى تسريب هذه الأسلحة إلى جهات غير قانونية، وحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية(PNUD) يوجد حوالي **100** مليون سلاح خفيف في جميع أنحاء إفريقيا، حيث تبلغ حصة إفريقيا الغربية وحدها **8** ملايين قطعة سلاح، و**100.000** كلاشنكوف بمنطقة الساحل الإفريقي، إن ما يزيد من صعوبة مراقبة هذا النوع من نشاطات الجريمة المنظمة هو تعقيدها وتعدد أطرافها خاصة مع ظهور **السماسرةcourtiers** الذين يمثلون حلقة الوصل بين المشتري والبائع و الناقل والمقرض وشركات التأمين بغية ترتيب عمليات التنقل (**الأسلحة**) مما يجعل من الصعب السيطرة ومراقبة هذه الأطراف، خاصة في ظل إستغلالها للثغرات القانونية، وتزويدها بالوثائق الإدارية بالتواطؤ مع إطارات مهمة داخل الدولة وهم الفواعل **الأخطر Les plus difficiles acteurs** في هذا النوع من النشاطات الإجرامية. (كراوة، 2020).

- **ظاهرة الهجرة غير الشرعية:**

على مر التاريخ، شهدت دينامية المجتمعات البشرية الأولى بروز العديد من الهجرات التي ما تزال آثارها قائمة إلى يومنا هذا، فمنذ أن وطأت أقدام الإنسان الأرض وهو يعيش في حالة صراع دائم في المحيط الذي يتواجد فيه، سواء من أجل الحفاظ على كينونته من جهة، أو التأقلم مع إكراهات وتحديات الطبيعة من جهة أخرى، فلطالما إرتبط وصف **"بإنسان ما قبل الحضارات"** بظاهرة الترحال والتنقل من مكان إلى آخر بحثا عن متطلبات الحياة ومصادر الرزق(الماء والطعام) . (بن عربية، 2022)

إحدى المؤشرات التي تؤكد على أن الهجرة غير الشرعية تحولت إلى تهديد أمني، هي مضمون تقرير منظمة الهجرة الدولية الذي يقول أن حجم الهجرة غير القانونية في دول الإتحاد الأوروبي يصل نحو 1.5 مليون فرد. (زاوشي، 2017)

تعد منطقة الساحل الإفريقي طريق عبور للمهاجرين غير نظاميين إنطلاقا من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء مرورا إلى أوروبا عبر الشمال الإفريقي، من خلال البحر المتوسط عبر دول المغرب العربي التي تعد معبرا رئيسيا(**ليبيا، تونس**) إلى إيطاليا أو عبر المغرب إلى إسبانيا مرورا بالجزائر أو عبر السواحل الأطلسية وجزر الكرابيب عبر الواجهة الأطلسية موريتانيا والسنغال، إذن نلاحظ أن منطقة الساحل الإفريقي ملجأ آمن لتجمع المهاجرين الغير شرعيين ونقلهم عبر الممرات المبرمجة عبر ليبيا أو الجزائر أو المغرب. (بروال، 2018-2019)

يعيش الساحل الإفريقي ظواهر خطيرة تمثلت في تفشي الجريمة المنظمة والإرهاب وأزمات داخلية ناتجة عن مشاكل إثنية، ولقد شكلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية و التي لا تزال معضلة خطيرة وتطرح في

نفس الوقت إشكالية عدم الإستقرار الامني والسياسي في هذه المنطقة التي لم تهدأ رغم بعض المحاولات التي أثمرت سلاما لم ينعكس مباشرة على واقع المنطقة، ولقد كان من أهم المشاكل التي فرضتها الهجرة غير الشرعية والتي عانت منها منطقة الساحل الإفريقي، مشكلة الممرات وطرق التهريب التي تسيطر عليها جماعات التهريب والمتاجرة بالأسلحة والمخدرات والبشر، حيث عرفت هذه الظاهرة إنتشارا خطيرا في المنطقة، ولقد عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل في العقدين الأخيرين تفاقما سريعا وخطيرا يهدد إستقرار المنطقة ويمس بالمصالح الحيوية للعديد من الدول المتأثرة بها وقد قدر عدد المهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا على سبيل المثال عبر طريق الساحل بـ **55** ألف مهاجر سنة **2007** جنى من ورائهم المهربون **150** مليون دولار، كما أضحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمثل إحدى التحديات والتحولات الجيوسياسية والأمنية الخطيرة التي تهدد المجتمعات والدول، وتهدد إستقرارها، من خلال تهريب البشر عبر الحدود وتجنيد أشخاص أو نقلهم، أو إيوائهم أحيانا عن طريق القوة، أو بإستعمالها الفعلي ، أو غير ذلك من الأشكال، من أجل الحصول على مبالغ مالية من هؤلاء الأشخاص، مقابل نقلهم إلى الأماكن التي يرغبون الوصول إليها عبر حدود الدول وغالبا ما تكون عملية القيام بهذه الممارسات غير مؤمنة، وتعتبر أيضا خرقا لقوانين الهجرة للدول المهاجر منها وإليها. (خلفة، 2021)

- تهريب وتجارة المخدرات:

تشير الإحصائيات إلى أن حوالي **240** طن من الكوكايين و **820** طن من الهيروين، يتم ترويجها في العالم مرورا بالقارة الإفريقية، عبر دول الساحل الإفريقي والصحراء، وكأمثلة على ذلك، ففي الفترة بين **2005** و **2008** إستقبلت المنطقة عشرات الأطنان من الكوكايين، بلغت 46 طن كما أنه في الفترة بين **2005** و **2007** تم القبض على أكثر من **4870** شخصا من المهاجرين غير الشرعيين متورطين في المتاجرة بالمخدرات في الجزائر معظمهم أفارقة. ولا يخفى أن جريمة الإتجار وتهريب المخدرات تعد خطرا على أمن الدول، إذ يمس بتأثيراته السلبية الخطيرة على جميع مكونات الأمن الوطني: الفرد، المجتمع والدولة...وغير ذلك، ومما ساعد عصابات المخدرات على توسيع نفوذها وبسط سيطرتها في منطقة الساحل هو شساعة المنطقة بالإضافة إلى وجود تلك العلاقة القوية التي تربط هذه العصابات بمختلف المنظمات الإجرامية الناشطة على المستوى العالمي مثل تبييض الأموال وتجارة البشر، تجارة الأسلحة، والجماعات الإرهابية مما أكسبها إمكانيات مادية ولوجيستيكية كبيرة جدا، وزاد من صعوبة مراقبتها أو إيقافها في هذه المنطقة. (مجدان، د س ن)

2.2 أسباب تفاقم حدة ظاهرة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:

بسبب مجموعة من العوامل توفر منطقة الساحل اليوم الظروف المثلى لنمو الجماعات المسلحة، يمكن ان نجملها في: ضعف الدول ووجود مناطق واسعة خارج نطاق سيطرة الحكومات، ووجود جماعات عرقية مهمشة وساخطة، كما أن من المتوقع أن تتوسع وتتفاقم هذه التهديدات الامنية وذلك بسبب توفر عدد من الحركيات السببية، والتي نذكر منها أساسا:

- الطبيعة الإجتماعية المفككة إثنيا وقبليا وعرقيا، مما جعل من مستوى التجانس الإجتماعي ضعيفا ، وحركيات الإندماج المجتمعي صعبة، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، مما ينتج أزمات مثل دارفور في السودان والتوارق في مالي و النيجر، وكذا الإضطرابات العرقية في موريتانيا والصدمات الإثنية في تشاد.

- فشل الدول الجديدة التي ورثت حدودا سياسية دون مراعاة الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية في عمليات البناء السياسي للدول، خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة السياسية في كثير من دول الساحل، ففي منطقة الساحل كما في بقية القارة الإفريقية رسمت القوى الإستعمارية الحدود الإقليمية للدول الناشئة وفقا لمنطق مصالحها، وليبس وفقا لمعايير تماسك المجموعات الإثنية المعنية فيها.

- ضعف العدالة التوزيعية(إجتماعيا وإقتصاديا وسياسيا) مما ينتج حالات من الإحباط السياسي التي تخلق حركات التمرد والعنف السياسي(مطالب التوارق في النيجر للإستفادة من واردات وإنتاج وتصدير اليورانيوم مثلا).

- **فلسفة المواطنة**: في ظل إنتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي في هذه الدول أدى غياب أو ضعف فلسفة المواطنة إلى إستحالة بناء آليات الوقاية من النزاعات الداخلية تكون ذات فعالية ومصداقية، مما يجعل من تدخل طرف أجنبي ثالث أمرا ضروريا(الجزائر وفرنسا في أزمات الطوارق بمالي والنيجر، والدول الإفريقية والغربية في تشاد وفي السودان ومنظمة التعاون الإقتصادي لدول غرب إفريقيا في حالة موريتانيا).

- ضعف الأداء الإقتصادي والأزمات البيئية التي أنتجت أكثر من مليوني ضحية لأزمات المجاعة في الثلاثين سنة الماضية، وأدى هذا إنتشار الفقر المدقع، إذ إن أكثر من **70 %** من سكان مالي والنيجر في نفس الحالة المعيشية، وهذا ما ينتج عنه حركات الهجرة السرية والإحباط الإجتماعي الذي يدفع بإتجاه الإجرام والعنف. لذلك تعد مشكلة التخلف واحدة من التحديات الأساسية التي تواجه البلدان في منطقة الساحل.

- **إنتشار الأوبئة المنتقلة والمعدية**: مثل الملاريا والسل والإيدز بأشكال خطيرة(حسب كل دراسات منظمة الصحة العالمية) وهو ما يشكل تحديا حقيقيا للإستقرار الإجتماعي في المنطقة.

-تأثر منطقة الساحل بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية أو البينية في الإتجاهين (نزوح اللاجئين من السودان إلى الصومال والعكس، ومن إريتيريا سابقا إلى السودان ومن البحيرات الكبرى وسيراليون وليبيريا وكوت ديفوار نحو كل المنطقة، ومن مالي نحو النيجر وموريتانيا والجزائر)، وهذا ما يجعل من الساحل نقطة للعبور في الكثير من الحالات نحو الشمال للمهاجرين، وكذا سوقا مفتوحة للسلاح الخفيف وبيئة خصبة لإنتقال الأمراض، يضاف إلى ذلك شدة العجز في الفعالية الإقتصادية التي تتعقد بالحاجات الجديدة التي تفرزها ضرورات التعامل مع التبعات الإنسانية لحركيات تدفق اللاجئين.

- **مستويات إستدانة كبيرة**: تعيش دول الساحل مستويات إستدانة كبيرة وتبعية إقتصادية مرضية بحكم إعتمادها على هيكليات إنتاجية أحادية(زراعة وتعدين) مع العلم أن هذه الدول تصنف ضمن الدول الأقل نموا في العالم، والنيجر آخرها على الإطلاق.

- تبني بعض الفواعل الجهوية لسياسات قد تخل بالإستقرار خاصة في عدد من الدول التي تحتوي على مستويات تجانس إجتماعي وإثني ضعيف، نشير هنا مثلا إلى دور نظام الزعيم الليبي معمر القذافي.

- **هشاشة الحدود** بسبب إتساع الرقعة الجغرافية وضعف الكثافة السكانية التي هي أقل من شخصين لكل كيلومتر، لذلك أدى توافر مساحات واسعة غير خاضعة وغير مراقبة من الحكومات وعدم قدرة هذه الأخيرة على ضبط حدودها الشاسعة إلى تسهيل عمل شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية.

- إقرار أغلب المؤشرات الإستراتيجية بإحتمالات فشل عدد من دول الساحل مستقبلا بالنظر إلى ضعف الإندماج الإجتماعي والعجز الإقتصادي وضعف البناء السياسي لهذه الدول، وهذا ما سيؤثر على الأمن الجهوي للساحل. (بخوش، 2013)

-**إنعدام التنمية:** تمتاز منطقة الساحل في أغلب دولها بإقتصاديات ضعيفة تنعدم فيها سبل التنمية، ومع إنتشار الفقر والأمية أصبحت هذه الدول تعاني من المجاعة مما أدى إلى ظهور تهديدات أخرى لها صلة بالظواهر الأمنية كظاهرة الهجرة غير الشرعية فكل هذه العوامل ساهمت في إنتشار الجماعات الإرهابية والتي وجدت في المنطقة بيئة خصبة تساعد على رواج ظاهرة الجريمة المنظمة وظواهر أخرى. (زقاغ، 2016، صفحة 284) .

- **مقاربة الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية:** تعرف منطقة الساحل كثيرا من النزاعات الداخلية والحروب الأهلية، بالإضافة إلى وجود الأنظمة الجائرة الفاسدة، وإختراق حقوق الإنسان فيها، وهذه بدورها تلعب دورا هاما في إرتفاع الأعمال المهددة للأمن والإستقرار وخاصة تجارة الأسلحة وتهريبها، حيث أن هذه التجارة ترتبط دائما بمناطق النزاعات والحروب و الصراعات والتي تجد فيها سوق رائجة لتصريف تلك الأسلحة من أجل تحقيق أرباح خيالية من ورائها وكذلك إستخدام وإستغلال النزاعات الداخلية للأطفال مما يؤدي إلى إنتشار ظاهرة تجارة البشر في هذه الحروب كما أن نزوح المهاجرين من دول الساحل كان بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي عرفتها هذه الدول بسبب الحروب الأهلية أين توجد شبكات كبيرة تمارس مختلف أنواع التزوير والتهريب والتجارة غير المشروعة. (مجدان، د س ن ، صفحة 99) .

3.الخاتمة.

وفي الاخير نستنتج أن الوضع في منطقة الساحل الإفريقي أصبح متأزما بسبب الإنتشار الكبير و الخطير للظواهر الأمنية الجديدة والمتعددة الأخطار والأبعاد، فالجريمة المنظمة أخذت منحى تصاعدي خطير في السنوات الأخيرة أين إنتعشت تجارة الأسلحة وتهريب الأموال و غيرها من الإنعكاسات الخطيرة الأمر الذي سمح بإنتشار الجماعات والتنظيمات الإجرامية والإرهابية والذي أدى في نفس الوقت إلى تفاقم

حدة الهجرة غير الشرعية في المنطقة وهذا بسبب إعتبار أن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر منطقة عبور ومقرا للعديد من الأنشطة المهددة للأمن والإستقرار في الساحل. وعليه يمكن القول ان منطقة الساحل شكلت بيئة خصبة لإنتشار مثل هذه الظواهر والتي رسمت في شكلت تهديات لاتماثلية تجاوز تأثيرها على الأمن الفردي والوطني والاقليمي غاية المستوى الدولي أو العالمي وبالتالي يمكن أن نطلق عليها مصطلح عولمة التهديدات الأمنية الجديدة أو عولمة اللأمن ومنه تصبح المعالجة لاتقتصر فقط على الدول والحكومات بمفردها وانما يتطلب تكاثف الجهود الدولية والعالمية بصفتيها الرسمية وغير الرسمية لأن مصادر التهديد لم تبق فقط في الحاجيات الأساسية وإنما اصبح هناك تدخا واضح وتوظيف مباشر للمرجعيات الفكرية والعقائدية ،لذا فإن أي معالجة لهذه الظاهرة تقتضي الاحاطة بكل المقاربات النظرية سواء السوسيولوجية النفسية أو الاقتصادية وكل مقاربات الأمن الانساني ،

قائمة المراجع:

1. أمينة حلال. (2021). *التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي*. قطر: مركز الجزيرة للدراسات .
2. بروال الطيب. (2018-2019). *الأمن والتنمية في منطقة الساحل الافريقي،أطروحة دكتوراه،تخصص الأمن والتنمية*. باتنة الجزائر: جامعة باتنة الجزائر .
3. بشكيط خالد. (2018). التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة. *مجلة أبحاث قانونية العدد 06*، 53.
4. بن دهقان الأزهاري علاء الدين،فليج غزلان. (2020). أثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود على الساحل الإفريقي ودور الجزائر في مكافتحها . *مجلة البحوث القانونية والإقتصادية ،المجلد 02،العدد 02*، 286.
5. جدو فؤاد. (2017-2018). *دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية اتجاه منطقة الساحل الافريقي ،أطروحة دوكتوراه تخصص سياسة مقارنة* . بسكرة الجزائر: قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة.
6. جراية الصادق. (2014). *تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة*. الجزائر: مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد 08.
7. حسام حمزة. (2010-2011). *الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري* . الجزائر: قسم العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة.
8. خلفة نصير. (2021). مخاطر الهجرة غير الشرعية بالساحل الافريقي وتداعياتها السياسية -الأمنية على الجزائر،الانعكاسات وآليات المكافحة. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،المجلد 08،العدد 03*، 464-468.
9. رسولي أسماء. (2017-2018). *التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001*. باتنة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة.
10. رياض بن عربية. (2022). واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر وتداعياتها على الأمن الوطني . *مجلة الحقوق والحريات، المجلد10 ،العدد 01*، 57.
11. زاوشي صورية. (2017). *التهديدات الأمنية والأمن الاقليمي غرب المتوسط*. الأردن: دار المنهاج.

12. عادل زقاغ. (2016). واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي ،مقاربة سوسيو-سياسية . *مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 23*، 158.
13. عبد النور بن عنتر. (2005). *البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي*. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
14. قسوم سليم. (بلا تاريخ). *الإتجاهات الجديدة في الدراسات:دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات*. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
15. كبابي صليحة. (2012). *الدراسات الأمنية بين الإتجاهين التقليدي والحديث* . الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية العدد 38.
16. كراوة مصطفى. (2020). ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وسبل مواجهتها. *مجلة آفاق علمية ،المجلد 12 ،العدد 01*، 534.
17. محمد مجدان. (د س ن). التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي المظاهر ،الأسباب والإنعكاسات . *مجلة دراسات استراتيجية ،العدد 23*، 97.
18. مصطفى بخوش. (2013). منطقة الساحل الإفريقي ... الواقع والتحديات . *مجلة دراسات شرق أوسطية ،العدد 74*، 71-65.
19. نوال بلحربي. (2022). *التهديدات الأمنية الجديدة وسبل مواجهتها:أي دور للحدود الذكية؟* الجزائر: مجلة أبحاث قانونية وسياسية العدد 01 المجلد 07.